الأمم المتحدة

A/ES-10/856–S/2021/342

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
9 April 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة السادسة والسبعون

رسائل متطابقة مؤرخة 9 نيسان/أبريل 2021 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

ما زالت الحالة السائدة في فلسطين المحتلة تزداد سوءاً مع تكثيف إسرائيل لانتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب التي ترتكبها ضد الشعب الفلسطيني. فقد صعَّدت السلطة القائمة بالاحتلال من عمليات استيلائها على منازل الفلسطينيين وأراضيهم وممتلكاتهم، في مسعى للتعجيل بنقل المدنيين الفلسطينيين منها قسراً، ولا سيما المناطق الواقعة في القدس الشرقية المحتلة وحولها، ومخططاتها للاستعمار الاستيطاني. ومن الواضح للغاية الآن أن هذا كله جزء من خطة منهجية ومتعمدة لإبعاد الفلسطينيين – أي تطهير هذه المناطق عرقياً – تمهيداً لضمها.

وكما أكد في الرسائل الأخيرة، لا تزال أسر فلسطينية في حيي سلوان والشيخ جراح في القدس الشرقية المحتلة معرضة على نحو وشيك لخطر الإخلاء القسري والتجريد الجماعي من الممتلكات بسبب سياسات إسرائيل غير القانونية وغير الإنسانية المتمثلة في إبعاد الفلسطينيين بالقوة وإحلال مستوطنين يهود محلهم، ولا سيما في القدس وحولها. وقد تصاعد تطبيق هذه السياسات في الأشهر الأخيرة، إذ ترسخ إسرائيل بشكل صارخ احتلالها الحربي الذي دام قرابة 54 عاما، في انتهاك خطير للقانون الدولي وفي ازدراء لإرادة المجتمع الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن.

وفي القدس الشرقية المحتلة، تُطارد سياسة إسرائيل المنهجية للتشريد القسري مئات الأسر الفلسطينية التي تواجه عمليات هدم وشيكة للمنازل. وفي 24 آذار/مارس، هدمت قوات الاحتلال ثلاثة منازل فلسطينية في القدس الشرقية، واحد في مخيم شعفاط للاجئين واثنان في جبل المكبر. وفي جبل المكبر أيضا، وعلى الرغم من محاولات الحصول على رخصة البناء من الاحتلال التي تكاد تكون مستحيلة، اضطرت أسرة فلسطينية إلى هدم منزلها بنفسها في 4 نيسان/أبريل لتجنب رسوم الهدم الثقيلة التي تفرضها سلطات الاحتلال عقابا. وفي 7 نيسان/أبريل، صدرت أوامر هدم إسرائيلية أيضا ضد 63 مبنى فلسطينيا في

الرجاء إعادة استعمال الورق

خربة الراس الأحمر، بالقرب من طوباس، مما يهدد منازل وسبل عيش المجتمع المحلي بأكمله. وبالأمس، 8 نيسان/أبريل، استولى عشرات المستوطنين الإسرائيليين برفقة حراس أمن على ثلاثة منازل في سلوان، في القدس الشرقية المحتلة.

وتلجأ إسرائيل باستمرار إلى الادعاءات غير المبررة بأن المنازل الفلسطينية تُبنى بدون تراخيص صادرة عن الاحتلال، وتحد عمدا من التنمية والنمو الفلسطينيين من أجل تيسير توسيع مستعمراتها الاستيطانية في جميع أنحاء فلسطين المحتلة. وكما تشير منظمة بتسيلم الإسرائيلية لحقوق الإنسان: "إن هذه الممارسة المتمثلة في عدم منح التراخيص تسمح لإسرائيل بأن تحصر الشعب الفلسطيني في جيوب صغيرة ومزدحمة ومفقرة ومنقطعة، تاركة بقية الأرض حرة للاستيطان الإسرائيلي".

وفي هذا الأسبوع فقط، أعلنت سلطات الاحتلال الإسرائيلية عن خطط لتوسيع مستوطنة "هار حوما" غير القانونية (جبل أبو غنيم) من جديد، وذلك ببناء 540 وحدة سكنية أخرى غير قانونية. ومرة أخرى، فإن هذا يكذب الادعاء بأن خطط الضم الإسرائيلية قد "علقت" لأنها في الواقع إنما تتقدم يوما بعد يوم، وتدمر تواصل الأرض الفلسطينية واحتمالات تحقيق الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967.

إن حملة الاستيطان الاستعمارية هذه، التي تديم سيادة مجموعة على أخرى، أي الفصل العنصري، تنتهك كل مبدأ وكل حظر بموجب القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بحالات الاحتلال الأجنبي، فضلا عن عدد لا يحصى من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي تحظر على وجه التحديد محاولات تغيير طابع الأرض المحتلة، بما فيها مدينة القدس الشريف، وتكوينها الديمغرافي ووضعها. وفي هذا الصدد، نذكّر بقرار مجلس الأمن 2334 (2016)، الذي أدان فيه المجلس إدانة قاطعة جملة أمور منها "جميع التدابير الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي وطابع ووضع الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 بما فيها القدس الشرقية، والتي تشمل إلى جانب تدابير أخرى بناء المستوطنات وتوسيعها ونقل المستوطنين الإسرائيليين ومصادرة الأراضي وهدم المنازل وتشريد المدنيين الفلسطينيين، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقرارات ذات الصلة".

وفي مواجهة السلب والتشريد المتواصلين، احتفل الشعب الفلسطيني بالذكرى السنوية الخامسة والأربعين ليوم الأرض في 30 آذار/مارس. وفي تلك المناسبة، أصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بيانا أشار فيه إلى الأراضي التي استولت عليها إسرائيل منذ إنشائها وذكر فيه أن إسرائيل تسيطر الآن على 85 في المائة من فلسطين التاريخية في ظل تزايد إنشاء المستوطنات غير القانونية، التي يبلغ عدد مستوطنيها الآن 700 000 مستوطن في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وقد لاحظ المقرر الخاص للأمم المتحدة، مايكل لينك، أن "الغرض السياسي من مشروع الاستيطان الإسرائيلي يتمثل في ترسيخ وقائع على الأرض تدل على السيادة وإعاقة حق الفلسطينيين في تقرير المصير".

ومما لا شك فيه أن حملة ضم المستوطنات الإسرائيلية قد أججت عنف المستوطنين، مع استمرار حالات الهياج من جانب المستوطنين المتعصبين دينيا والمتطرفين في الأسابيع الماضية مما خلق بيئة قسرية أكثر من أي وقت مضى للسكان المدنيين الفلسطينيين. وفي 25 آذار/مارس، هاجم حشد من المستوطنين قرية الخضر، بالقرب من بيت لحم، مما أدى إلى إصابة العديد من السكان بجروح. وفي حوادث

منفصلة وقعت في 31 آذار/مارس، اقتحم مستوطنون مواقع أثرية في بلدة السموع، بالقرب من الخليل، وبلدة سبسطية، بالقرب من نابلس، وهاجموا السكان المجاورين ومنعوهم من الوصول إلى الأراضي الزراعية.

ويحدث كل هذا تحت أنظار جيش الاحتلال الإسرائيلي الذي يسمح للمستوطنين بمداهمة هذه المواقع الأثرية والدينية، بل ويسهل وصولهم بينما يعرقل وصول الفلسطينيين إلى المواقع وإلى أراضيهم. ووفقاً لبتسيلم: "هذه الأعمال جزء من استراتيجية مشتركة من قبل المستوطنين والسلطات الإسرائيلية لمنع الفلسطينيين بشكل منهجي من الوصول إلى الأراضي – فدان واحد أو حقل أو قطعة أرض خصبة أو بستان أو مرعى في كل مرة – لعقود من الزمان، والسيطرة الفعلية عليها. وبهذه الطريقة تنقل الدولة سبل عيش الفلسطينيين إلى أيدي إسرائيليين. فعنف المستوطنين هو ذراع الدولة غير الرسمية والمخصخصة التي تعمل على تحقيق هذا الهدف تدريجيا".

ولا بد لي من أن أسترعي انتباهكم إلى القتل الوحشي لمدني فلسطيني برئ آخر، تزامن مع الزيادة الخطيرة في عنف المستوطنين. فقبل يومين، وتحديدا في 7 نيسان/أبريل، قُتلت امرأة فلسطينية مسنة، هي شفيقة أبو عقيل، وعمرها 73 عاما، بعد أن دهسها عمدا مستوطن إسرائيلي في بلدة السموع. ومرة أخرى، لم تبد إسرائيل ما يدل على المساءلة، وهو ما يؤكد من جديد عدم احترامها المتعمد لالتزاماتها بوصفها سلطة احتلال بموجب القانون الدولي.

وقد تأجج العنف الذي يمارسه المستوطنون أيضاً بسبب العنف المتفشي الذي يرتكبه الجنود الإسرائيليون ضد المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك عمليات القتل خارج نطاق القضاء والاعتقالات التعسفية والهجمات المفرطة ضد المدنيين. وفي 24 آذار/مارس، أصيب فلسطينيان بالرصاص عندما أقامت قوات الاحتلال الإسرائيلية نقاط تفتيش على الطرق المؤدية إلى بلدتي بير نبالا وقلنديا. وشهد اليومان التاليان مداهمات واسعة النطاق في الخليل والقدس، اعتقلت فيها قوات الاحتلال عشرات الفلسطينيين واعتدت عليهم، بمن فيهم مسؤولون سابقون وحاليون.

وفي 24 و 25 آذار/مارس، هاجمت قوات الاحتلال الإسرائيلية عدة تجمعات سلمية مناهضة للاستيطان في جميع أنحاء فلسطين المحتلة – في بيت دجن، بالقرب من نابلس، حيث أطلقت قوات الاحتلال قبل أسبوع النار على عاطف حنايشة، البالغ من العمر 45 عاماً، وقتلته، وكذلك في المغير، بالقرب من رام الله، وأماكن أخرى – مستخدمة القوة المفرطة والمميتة ضد المدنيين العزل، مما أدى إلى إصابة العشرات. وتستخدم قوات الاحتلال بشكل اعتيادي وسائل تهدد الحياة لسحق هذه التجمعات، التي تشكل شكلاً مشروعاً من أشكال الاحتجاج على هذا الاحتلال غير القانوني والتي تسعى إلى لفت الانتباه الدولي إلى استمرار إسرائيل في سرقة الأراضي الفلسطينية واستعمارها.

وفي 1 نيسان/أبريل، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية النار على فلسطينيين اثنين في نابلس وطوباس وأصابتهما بجروح. وفي اليوم نفسه، رافقت قوات الاحتلال قافلة من المستوطنين المتعصبين إلى نابلس، ففتحت النار على الفلسطينيين أثناء اقتحام المستوطنين المدينة تحت رعاية الدولة. وفي 2 نيسان/أبريل، أصيب خمسة فلسطينيين برصاص الجيش الإسرائيلي خلال غارة عسكرية على مخيم عسكر للاجئين، بالقرب من نابلس. وفي 5 نيسان/أبريل، أطلق جنود إسرائيليون النار على مركبة عند نقطة تفتيش عسكرية، ما أدى إلى مقتل رجل فلسطيني وإصابة زوجته. وأصيب أسامة منصور، 42 عاماً، برصاصة قاتلة في الرأس، بينما أصيبت زوجته بطلقات نارية.

والحالة في غزة لا تزال أيضا مقلقة للغاية. إذ تواصل قوات الاحتلال، المدعومة بالطائرات الحربية والطائرات بدون طيار الموجودة باستمرار، التسلل إلى شواطئ غزة وأراضيها الزراعية، ومهاجمة المدنيين بشكل عشوائي وإلحاق المزيد من الضرر باقتصاد غزة وهياكلها الأساسية المدمرة بالفعل. وفي 24 آذار/مارس، أطلقت الزوارق الحربية الإسرائيلية النار على الصيادين الفلسطينيين في هجمات عديدة. وفي حملة مستمرة من الترهيب والمضايقات، ما فتئت قوات الاحتلال تستهدف منذ مدة طويلة الصيادين الفلسطينيين، مما تسبب في الوفيات والإصابات في صفوفهم وفقدان سبل كسب الرزق، مما يفاقم المصاعب الاجتماعية – الاقتصادية التي يسببها أصلا الحصار الإسرائيلي لغزة الذي دام قرابة 14 عاماً واعتداءاتها العسكرية المتعاقبة.

ومن الأدوات الأخرى التي تستخدمها إسرائيل لتدمير مقومات بقاء وتواصل الأرض الفلسطينية حرمان الفلسطينيين من حرية التنقل، وكانت القدس الشرقية الهدف الرئيسي في الأشهر الأخيرة. وفي الشهر الماضي، اتخذت إسرائيل أيضا تدابير عقابية ضد وزير الخارجية الفلسطيني، رياض المالكي، عقب اجتماعه مع المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. وبعد ذلك بوقت قصير، أصدرت منظمة الحق الفلسطينية لحقوق الإنسان بيانا أكدت فيه ما يلي:

من الضروري أن تدين جميع الدول، بما فيها الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، استهداف إسرائيل غير القانوني للفلسطينيين بسبب تواصلهم مع المحكمة الجنائية الدولية في تحقيقاتها الجارية بشأن الوضع في فلسطين. إن للفلسطينيين الحق في المساءلة وفي النضال من أجل وضع حد للأسباب الجذرية التي تقوم عليها حملة التضليل الإسرائيلية ولقمع حرية الرأي والتعبير في الأرض الفلسطينية المحتلة، أي وضع حد للإغلاق البري والبحري الذي دام 13 عاما لقطاع غزة، وإنهاء الاحتلال الذي دام 53 عاما للضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة، ووضع حد للفصل العنصري الذي دام 72 عاما على جانبي الخط الأخضر.

وسجل مثال حديث آخر على القيود التي تفرضها إسرائيل على حرية التنقل وحرية التعبير في 6 نيسان/أبريل، عندما داهمت قوات الاحتلال فندقا في القدس الشرقية المحتلة لحل مناسبة تتعلق بالانتخابات الفلسطينية، واحتجزت عددا من الحاضرين. وكان من المقرر أن تعقد هذه المناسبة، التي دعت إليها منظمات المجتمع المدني الفلسطينية، تحت عنوان "القانون الدولي يضمن حقنا في التصويت". إن هذه الأعمال التي تقوم بها السلطة القائمة بالاحتلال تثبت نوايا إسرائيل في تعطيل الانتخابات المقبلة من خلال تكثيف الضغط والهجمات على المقدسيين الفلسطينيين بهدف تقويض مشاركتهم السياسية وفصلهم عن إخوانهم الفلسطينيين وفصل المدينة عن محيطها الفلسطيني الطبيعي. وكما لاحظ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: "إن التدابير الإسرائيلية عزلت بصورة متزايدة القدس الشرقية، التي كانت محور الحياة السياسية والتجارية والدينية والثقافية لجميع السكان الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، عن بقية الضفة الغربية وعن قطاع غزة".

وعلى الرغم من إدراك المجتمع الدولي المتزايد لضخامة هذه الجرائم والانتهاكات الخطيرة، فإن الإخفاقات القانونية والسياسية المستمرة سمحت باستمرار الاحتلال الإسرائيلي وضم إسرائيل للأراضي بحكم الواقع دون عقاب وفي تجاهل مطلق للقانون الدولي، بما في ذلك عدد لا يحصى من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وقد سعى الشعب الفلسطيني باستمرار إلى تحقيق العدالة من خلال آليات دولية سلمية ومشروعة لعقود، ولكن للأسف لم يحرز أي تقدم يذكر في فرض تغيير على السلوك الإسرائيلي المارق.

وللحفاظ على الاتساق مع قيم القانون الدولي والتمسك بالنظام القائم على القواعد، من واجب المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، أن يتصدى لجرائم إسرائيل وانتهاكاتها من خلال إجراءات متضافرة وتدابير فعالة لمواجهة هذا التحدي الصارخ للقانون الدولي. وهذا وحده هو الذي يمكن أن يضع حدا للإفلات من العقاب ويجعل من الممكن تحقيق حل عادل يضمن احترام الحقوق الوطنية وحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، بما في ذلك الحق في تقرير المصير والحرية، ويرسي سلاما وأمنا دائمين بين إسرائيل والفلسطينيين يقومان على وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب على أساس حدود ما قبل عام 1967.

وشهرا بعد شهر، وسنة بعد سنة، تُسمع الإدانات لجرائم إسرائيل وانتهاكاتها. ومع ذلك، ما زلنا ننتظر اتخاذ إجراء حقيقي لدعم القانون في اتجاه إنهاء هذا الظلم التاريخي. وهكذا يواصل الشعب الفلسطيني وقيادته نداءاته للمجتمع الدولي من أجل التضامن والدعم واتخاذ تدابير جماعية عاجلة للمساءلة، وهي أمور أساسية لتحقيق العدالة، التي هي الركيزة الأساسية لأي سلام في المستقبل.

وإذ نوجه هذا النداء، نؤكد من جديد امتناننا العميق لجميع الشعوب والبلدان في جميع أنحاء العالم التي تواصل دعم الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة ومناصرتهما. وفي هذا الصدد، لا بد أن نتذكر أن هذا الأسبوع يصادف الذكرى السنوية الثامنة عشرة لوفاة توم هورندل، وهو ناشط بريطاني يبلغ من العمر 22 عاما، قُتل برصاص قناص إسرائيلي أثناء محاولته إنقاذ أطفال فلسطينيين من نيران الجيش الإسرائيلي. وعلى غرار آلاف الأسر الفلسطينية، لم تحصل عائلة توم بعد على العدالة لقتل ابنها. إن العمل من أجل المساءلة أمر حتمي لردع إزهاق المزيد من الأرواح البريئة وردع إلحاق الدمار بالمزيد من الأسر البريئة وإنقاذ إمكانية التوصل إلى حل عادل يكون أساسا للسلام والاستقرار الحقيقيين في الشرق الأوسط.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على الرسائل السابقة البالغ عددها 709 رسائل، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وهذه الرسائل المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) حتى 22 آذار/مارس 2021 (A/ES-10/855-S/2021/280) تشكل سجلا أساسيا للجرائم التي ارتكبتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
الوزير
المراقب الدائم